



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/34/395
S/13482

2 August 1979

ARABIC

ORIGINAL: FRENCH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والثلاثون

البيندان ٢٤ و ٢٥ من جدول الأعمال المؤقت*

قضية فلسطين

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة في ١ آب/أغسطس ١٩٧٩ ، وموجهة الى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

يشرفني أن أعرب لكم عن القلق العميق الذي تسبب فيه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ما جاء في تصريح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لتفسير امتناع وفد بلاده عن التصويت عند الاقتراع الذي جرى حديثا على قرار مجلس الأمن ٤٥٢ (١٩٧٩) . ان هذا القرار يتعلق بتقرير لجنة مجلس الأمن (S/13450 و Add.1) المنشأة بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) لدراسة الحالة فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس . لقد قال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في تصريحه أن وفد بلاده قد امتنع لأن "القرار وتوصيات اللجنة الموافق عليها والتي أقرت في هذا القرار تتجاوز مسألة المستوطنات وتعرض لمسائل مثل القدس" (١) .

وفي الواقع ، فإنه من الطبيعي ان ولاية اللجنة ، كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) تشمل القدس بصورة لا تقبل الجدل . ويتضمن تقرير اللجنة وصفا (S/13450 ، الفقرتان ٩٩ و ١٠٠) لشهادات تلقتها اللجنة بخصوص تدابير اتخذتها الحكومة الاسرائيلية قصد التحضير لاقامة مستوطنات في القدس وضواحيها ؛ وتتعلق الفقرتان ١٠١ و ١٠٣ بهذه المستوطنات بالذات . وبالتالي ، فإنه من الصعب قبول الحجة التي تقول بأن اللجنة تجاوزت ولايتها حينما تطرقت لمسألة المستوطنات الاسرائيلية في القدس .

A/34/150 *

S/PV.2159 ، ص ٦ (١)

من الجلي تماما ان هذه المستوطنات التي تقام في القدس فيمر شرعية بمقتضى القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ (٢) ، والعديد من قرارات الأمم المتحدة ، ولا سيما قرارى الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د - ١ - ٥) و ٢٢٥٤ (د - ١ - ٥) المؤرخين على التوالي في ٤ و ١٤ تموز/ يولييه ١٩٦٧ وكذلك القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) ، ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخة على التوالي في ٢١ أيار/مايو ١٩٦٨ ، و ٣ تموز/يولييه ١٩٦٩ ، و ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ . وموجب أحكام هذه القرارات فان التدابير التي اتخذتها اسرائيل في القدس باطلة ولاغية كما ان اسرائيل قد طلب اليها أن تلغي كافة التدابير التي سبق اتخاذها وأن تمتنع عن اتخاذ أى ترتيب قد يدخل تغييرا على مركز القدس . ان توصية اللجنة الواردة في الفقرة ٢٤١ من تقريرها لا ترتيد على أنها تشير الى هذا المركز ، وتقتصر على طلب مجلس الأمن مرة أخرى من الحكومة الاسرائيلية أن " تطبق بدقة قرارات مجلس الأمن المعتمدة بخصوص هذه المسألة منذ ١٩٧٦ " . وهنا أيضا ، لا يتبين بوضوح كيف يمكن اتهام اللجنة بتجاوز ولايتها خاصة أنها لا تقترح حلا نهائيا لمشكلة القدس وهي مشكلة أوسع نطاقا .

ان مسألة المستوطنات الاسرائيلية في القدس المنشأة على اراض مأخوذة من الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك المستوطنات المنشأة في القدس وضواحيها ، تكسب أهمية كبرى بالنسبة للجنة . ولهذا تخشى اللجنة أن يكون هذا التصريح يعني ضمنا أنه سيكون هناك تمييز بين القدس وضواحيها و " الأراض العربية التي احتلتها اسرائيل في ١٩٦٧ " . فقد يكون في ذلك ، فيما يبدو ، ابتعاد عن الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة الامريكية منذ أمد طويل . وسيكون لمثل هذا الأمر انعكاسات عميقة وسيكون بالنسبة للجنة التي أشرف برئاستها مصدر قلق خطير .

وأكون ممتنا اذا ما تفضلتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البندين ٢٤ و ٢٥ من جدول الأعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ميدون فال

رئيس اللجنة المعنية بممارسة

الشعب الفلسطيني لحقوقه

فهر القابلة للتصرف